الأنباء
الثلاثاء 29 يناير 2013

نص قانون إسقاط فوائد القروض المقسطة على المواطنين كما أقرته «المالية»

د. يوسف الزلزلة

تضمن القانون الذي أعدته لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بشأن انشاء وحدة لتسوية القروض ودعم الأسرة 9 مواد، وخص القانون الذي أحالته اللجنة إلى المجلس، وحصلت «الأنباء» على نسخة منه في مادته الأولى على أن: «تنشأ بقرار من محافظ بنك الكويت المركزي وحدة دائمة للنظر في شكاوى عملاء الجهات الدائنة الخاضعة لرقابته، وتتولى الإشراف على تسوية قروض المواطنين وفقا لأحكام هذا القانون، ويحدد في قرار انشاء الوحدة تشكيلها وإجراءات عملها ومواعيد البت في الشكاوى على وجه السرعة، وتضم اللجنة في عضويتها ممثلا لوزارة المالية وممثلا للجهة الدائنة، وتتلقى هذه الوحدة شكاوى وطلبات المواطنين ضد الجهات الدائنة الخاضعة لرقابة البنك المركزي وتتولى دراستها وتصدر قراراتها للجهة الدائنة بشأن تسوية القروض وفقا لأحكام هذا القانون، وتتابع قيام هذه الجهات باتخاذ اجراءات التسوية المطلوبة، وللوحدة ان تقترح توقيع الجزاءات التي يملك البنك المركزي توقيعها على الجهة المخالفة لتعليماته وفقا للقانون رقم «32» لسنة 1968 المشار إليه، وتتولى الوحدة تلقي تقارير الجهات الدائنة عن تنفيذ تسويات قروض المديونية وترفع تقاريرها إلى البنك المركزي لمخاطبة وزير المالية لتحويل المبالغ المطلوبة للجهات الدائنة عند قيامها بإجراءات التسوية المطلوبة لهذه المديونيات، وتوفر الوحدة ممثلا قانونيا لمجموع المدينين إذا تطلب الأمر، وعلى الوحدة دعوة المدين او من يمثله قانونا للحضور او تسمح له بناء على طلبه بحضور اجتماع الوحدة لشرح متطلبات تسوية مديونيته تجاه الجهة الدائنة.

وجاء في المادة الثانية «يقدم البنك المركزي بيانا احصائيا بجميع أرصدة القروض الاستهلاكية والمقسطة القائمة في تاريخ 2008/4/1 سواء تمت اعادة جدولتها او لم تتم لدى الجهات الدائنة والخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، ويصدر بنك الكويت المركزي تعليماته إلى الجهات الدائنة لتقوم بإعادة جدول مديونية العملاء المقترضين المشمولين في هذا الإحصاء بحيث يتم إسقاط ما تبقى من الفوائد في تاريخ التسوية، ويقسط رصيد القرض المتبقي على العميل المقترض في تاريخ سريان هذا القانون على إقساط متساوية وفق تعليمات يصدرها البنك المركزي وفقا لأحكام هذا القانون بعد احتساب ما قام المدين بسداده من فوائد من قيمة أصل القرض، ويعلن البنك إسقاط المتبقي من الفوائد في حالة الانتهاء من سداد أصل المديونية ويعلن براءة ذمة المدين إذا تجاوز ما سدده قيمة أصل الدين، وتعاد تسوية أوضاع المستفيدين من أحكام القانون رقم «28» لسنة 2008 والقانون رقم «51» لسنة 2010 المشار إليهما وفقا لأحكام هذا القانون.

ونصت المادة الثالثة على ان يخصص لكل مواطن كويتي لم يستفد من أحكام هذا القانون منحة مالية بمبلغ 1000 دينار، ويخصم من هذه المنحة مستحقات الدولة على المواطن وأسرته من كهرباء او ماء او اي مستحقات حكومية اخرى وما زاد على ذلك يصرف للمواطن نقدا.

أما المادة الرابعة فقالت تحدد نسبة ما يسمح به للاقتراض للمواطن بما لا يجاوز 40٪ من دخله.

فيما جاء بالمادة الخامسة: وتحدد نسبة ما يقتطع لحساب اقساط القروض بما لا يجاوز 40٪ من الراتب او 30٪ من المعاش التقاعدي للمدينين.

ويراعى ما قد يطرأ على رواتبهم او معاشهم او مصادر دخلهم من تغير سواء بسبب التقاعد او الانتقال الى وظيفة اخرى، مما قد يؤثر في قيمة المبلغ الذي يستقطع منه وفقا لتعليمات البنك المركزي.

وقالت المادة السادسة: تتحمل الدولة كافة الفوائد والعوائد وقيمة المنحة المشار اليها في هذا القانون.

أما المادة السابعة: فنصت على يستبدل بتسمية صندوق المتعثرين المنشأ وفقا للقانون رقم (51) لسنة 2010 مسمى (الصندوق الدائم لدعم الأسرة) ويسمح له بالاستمرار في ممارسة نشاطه وتلقي طلبات تسوية المديونيات للمواطنين اعتبارا من تاريخ سريان هذا القانون.

وجاء بالمادة الثامنة: يرفع وزير المالية تقريرا بشأن تسوية القروض القائمة في الفترة المشار اليها في المادة الثانية وبشأن صرف المنحة المقررة في هذا القانون يعرض على مجلس الوزراء وترسل صورة منه الى مجلس الأمة ويقدم البنك المركزي تقريرا سنويا لوزير المالية عن نشاط وحدة الشكاوى للعرض على مجلس الوزراء وترسل صورة منه الى مجلس الأمة.

وأخيرا نصت المادة التاسعة الإجرائية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ احكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

البوص لوزير النفط: ما معايير اختيار رئيس لجنة التعويضات البيئية؟

سعد البوص

وجه النائب سعد البوص عددا من الأسئلة لوزير النفط هاني حسين جاء فيها: نمى الى علمي بوجود مناقصات مليارية متصلة بلجنة التعويضات البيئية وتم تشكيل لجنة بيئية للإشراف عليها.

لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ ما معايير اختيار رئيس لجنة التعويضات البيئية؟
2 ـ هل تمت المفاضلة بين أكثر من مرشح لاختيار رئيس لجنة التعويضات البيئية؟
3 ـ ما الخبرات البيئية التي يتمتع بها رئيس لجنة التعويضات البيئية؟
4 ـ هل تمت الاستعانة بمعهد الأبحاث او جامعة الكويت او اي جهة أكاديمية لها علاقة بالبيئة؟
5 ـ ما الميزانية المرصودة لإعادة التأهيل البيئي التي ستكون تحت ادارة لجنة التعويضات البيئية؟
6 ـ ما أسماء جميع الموظفين في لجنة التعويضات البيئية؟ وما مسمياتهم الوظيفية؟
7 ـ من المسؤول عن تعيين رئيس وأعضاء لجنة التعويضات البيئية؟
8 ـ هل رئيس لجنة المناقصات الداخلية في مؤسسة البترول الكويتية يعمل في الوقت نفسه بلجنة التعويضات البيئية؟ وهل يوجد تضارب مصالح في العمل في كل من المنصبين؟
9 ـ ما الجهة المسؤولة في تأهيل الشركات والمقاولين للقيام بمشاريع تنظيف البيئة؟
10 ـ ما أسماء الشركات والمقاولين المؤهلين في مشاريع تنظيف البيئية؟ مع ذكر ملاك هذه الشركات.
11 ـ هل تمت اي ترسية للشركات المؤهلة لمشاريع تنظيف البيئة؟ مع ذكر اسماء تلك الشركات وصور من العقود المبرمة.
12 ـ ما الميزانية المرصودة بتنظيف البيئة في الكويت من قبل الأمم المتحدة؟ وكم من المبالغ التي تم تسلمها من قبل لجنة التعويضات البيئية؟
13 ـ هل هناك جهة رقابية على كيفية صرف تلك المبالغ؟
14 ـ هل تولى وزير النفط الحالي منصب رئيس لجنة التعويضات البيئية في السابق؟ وهل تمت ترسية اي عقود على اي شركة لتنظيف البيئة في عهده؟

وجّه أسئلة عن آلية التوزيع والمعايير ومحاضر الاجتماعات

الحسيني يطالب بتحقيق مبدأ المساواة وكشف التجاوزات والتلاعب بهيئة الزراعة

وجّه النائب د.مشاري الحسيني أسئلة لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله بشأن بعض الاستفسارات المرتبطة بالهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وآلية عملها وأسلوب تنفيذها للسياسات الحكومية وتفعيلها لمبدأ العدل والمساواة، مؤكدا ان الأسئلة تعيد فتح الملف المتخم بالمخالفات بالهيئة، بالتجاوز وعدم العدالة وتكريس مبدأ كسر القانون وتفصيله على حسب الأهواء والمصالح المرتبطة ببعض المتنفذين على حساب المواطن البسيط صاحب الحاجة الفعلية، وجاءت الأسئلة وفق التالي:

1 ـ أرجو تزويدي بالقرار الوزاري بشأن النظم والمعايير التي تحكم عملية توزيع الحيازات الزراعية والجواخير والاسطبلات في جميع مناطق الكويت.
2 ـ أرجو تزويدي بالقرارات الوزارية بذات الصدد وصيغتها القانونية وصفتها الاعتبارية.
3 ـ الرجاء تزويدي بجميع المواقع والمناطق وحيازات الجواخير والاسطبلات التي تقع تحت مسؤولية الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وعلى أي أساس وزاري تم إلحاق تبعيتها للهيئة.
4 ـ الرجاء تزويدي بعدد القسائم الزراعية والجواخير والاسطبلات وغيرها من الحيازات متعددة الأغراض التي قامت الهيئة بتوزيعها والإشراف على توزيعها منذ 2008/12/31 حتى تاريخ 2013/1/31.
5 ـ الرجاء تزويدي بكافة الأنشطة التي تقوم وتشرف عليها الهيئة تحديدا في «القسائم الزراعية ـ الاسطبلات ـ الجواخير ـ الحظائر السمكية».
6 ـ الرجاء تزويدي بأسماء المديرين العامين ونواب المديرين العامين والمراقبين ورؤساء الأقسام منذ التاريخ أعلاه حتى تاريخه مع إرفاق القرار الوزاري فكل تعيين والسيرة الذاتية لكل منصب قيادي بالهيئة واللجان التي شارك بها المديرون العامون ونوابهم والمكافآت التي حصل عليها كل مدير ونائبه والأسس والمعايير الإدارية التي بموجبها تم ذلك.
7 ـ الرجاء تزويدي بآلية حصول المواطنين والشركات على المنافع المشار إليها سابقا والاشتراطات التي بموجبها يستحق المواطن / الشركة الحصول على قسيمة زراعية أو جاخور أو اسطبل أو حظيرة أسماك وكيفية التقديم وما هي الأوراق المطلوبة.
8 ـ الرجاء تزويدي بأسماء جميع الجهات المستفيدة والمستعملة للقسائم الزراعية والجواخير والاسطبلات والحظائر طوال الفترة أعلاه مع تزويدي بكشف كامل بالأسماء مع كشف آخر لأسماء الجهات التي لم تحظ بالاستفادة والحصول على هذه القسائم.
9 ـ الرجاء تزويدي بالقرار الوزاري الذي ينص على المساحات الموزعة وعلى أي أساس تم هذا التوزيع وتحديد المساحات.
10 ـ الرجاء تزويدي بمحاضر الاجتماعات الخاصة باللجان التي تقوم باعتماد الأسماء التي حصلت على قسائم زراعية وجواخير واسطبلات وحظائر أسماك وغيرها مع تزويدي بمحاضر التوقيع للحضور وصفة كل شخص حضر الاجتماع.
11 ـ الرجاء تزويدي بكشف أسماء المديرين ونواب المديرين بالفترة أعلاه ممن يملكون قسائم زراعية أو جواخير أو اسطبلات أو حظائر أسماك بأسمائهم أو أقربائهم من الدرجة الأولى خلال فترة توليهم المناصب القيادية وكيفية حصولهم عليها.

د.مشاري الحسيني

خلال مؤتمر صحافي في مجلس الأمة أمس

الخرافي والفيلكاوي والكندري يعلنون إنشاء تجمع تنسيقي

فيصل الكندري وعادل الخرافي وطاهر الفيلكاوي خلال المؤتمر الصحافي

بين النائب عادل الخرافي ان الأسابيع العشرة الماضية للنواب الجدد كانت للترقب والتدارس وللاستفادة من خبرة النواب الذين سبقونا في العمل البرلماني. وقال الخرافي، في المؤتمر الصحافي الذي عقده امس مع النائبين طاهر الفيلكاوي وفيصل الكندري: نحن لم يقتصر عملنا على العمل داخل البرلمان وإنما ايضا كنا نراقب الحراك السياسي خارج المجلس، وعن نفسي آثرت التأخر في الحديث حتى هذه اللحظة، وعموما انا قدمت 81 سؤالا برلمانيا، 7 أسئلة لوزير الداخلية و27 سؤالا لوزير الكهرباء والماء و38 سؤالا لوزير الاشغال و3 أسئلة لوزير النفط وسؤال واحد لوزراء الشؤون والصحة والعدل. وذكر الخرافي ان اعداد هذه الأسئلة اخذ مجهودا وافرا ومراجعة حثيثة غلب عليها الطابع الفني.

وأوضح الخرافي ان جدلا اثير حول الاعلان عن كتلة او بالأحرى تنسيق، ونحن عموما على اتصال دائم مع الـ50 نائبا، لكن هناك تقارب ذهني وعقلي بيني وبين النائبين فيصل الكندري وطاهر الفيلكاوي، وحتى هذه اللحظة لم نصل الى الاعلان عن كتلة وان كان النائب الفيلكاوي متوجها الى الاعلان عن كتلة، وانا أؤيده وأتشرف بالعمل معه.

وقال الخرافي ان شارع الغزالي تم توقيع عقده مع مقاول وبدأ عمله، ثم جاء وزير الاشغال ليصدر قرارا بوقف العمل، مشيرا الى ان هذا القرار من المؤكد ان يكون وراءه سبب لكننا لا نعرف هذا السبب، كاشفا عن انه تم إلغاء العقد شفهيا، ووصل الى مسامعنا ان الوزير لم يوقع شيئا.

وأضاف الخرافي ان هناك كفاءات تفوق الوزير فنيا داخل الوزارة، وكنت أتمنى ان يعقد مؤتمرا صحافيا ويكشف عن اسباب توقف مشروع الغزالي. وتساءل الخرافي عن المخالفات المالية التي ستدفعها الحكومة بموجب قرار وزير الاشغال، مشددا على انه لم يذهب اليه يوما لتخليص معاملة او غيرها، ومارست دوري بتوجيه سؤال برلماني للسؤال عن ذلك، لافتا الى وجود العديد من القضايا المختلفة التي تضمنتها أسئلته البرلمانية التي وجهها الى الوزراء وينتظر الاجابة عليها، مستغربا وجود خمس مسنات فقط على البحر.

وطلب الخرافي عمل حصانة للام البديلة، وقال: هو مشروع رائع وجدته في اروقة وزارة الشؤون، مشددا على اهمية تعاون الوزراء من خلال الاجابة على أسئلة النواب في الوقت اللائحي المحدد بأسبوعين. ولفت الخرافي الى انه وجه سبعة أسئلة الى وزير الداخلية حول المعتقلين السياسيين، كما تقدم بـ 112 اقتراحا. وجدد الخرافي تأكيده انهم لن يصلوا الى مرحلة الاعلان عن الكتلة وهي جهود تنسيقية، وننسق ونعقد اجتماعات وبدأنا الاتصال بـ 25 عضوا حول القضايا والمراسيم، وهذا اتفاق جزئي، كاشفا عن ان المجاميع النيابية ترغب في الاعلان عن كتلة، وطلب احد النواب ان انضم الى كتلته وطلبت التأجيل في بداية عمل المجلس.

من جانبه، قال النائب طاهر الفيلكاوي ان التكتلات السياسية التي سمعنا عنها سابقا عادة تكون تكتلات برلمانية سياسية نحاول ان نسير معها ونخالفها في الوقت نفسه، بمعنى اننا لا نريد الدخول بتكتل نكون فيه «امعة» ان احسنوا فيها احسنا وان أساءوا اسأنا، بل نريد ان يتوزع العمل من خلال التشاور والتنسيق. وأضاف الفيلكاوي: اذا اردنا النجاح لأي موضوع، لابد من ان يكون عبر التنسيق حتى لا يمر علينا اي مشروع ونحن لا نعرف عنه شيئا، وفي المقابل ستكون لنا اجتماعات دورية للتشاور في جميع المواضيع، وهناك أسئلة ستضاف الى الأسئلة المعدة حاليا حتى تكون متكاملة من جميع الجوانب. وفضل الفيلكاوي عدم تسمية هذا التنسيق بين عدد من النواب على انه بداية لإنشاء كتلة برلمانية بل هي جهود برلمانية تنسيقية. وذكر الفيلكاوي ان التكتلات الموجودة من السهل التنسيق معها، وسأكون الطرف المنسق مع التكتل الآخر والغرض من تجمعنا هو مصلحة المواطن، واي شيء يخالف شرع الله وليس به مصلحة المواطنين سنرفضه، ونرحب بأي نائب يريد الانضمام للتجمع، وهو ليس قبليا او فئويا، واي نائب مرحب به مادام مستقلا، وبخصوص التنسيق بشأن الاستجواب قال: اذا كان مبنيا على أسس صحيحة فسنكون معه، اما اذا كان هدفه دعاية انتخابية فلا. وأفاد الفيلكاوي بأن التكتلات الموجودة من السهل التنسيق معها كوننا متقاربين بوجهات النظر، وانا سأكون المنسق مع التكتلات الأخرى. وأضاف: اما ما يتعلق بما اذا كان المجلس في جيب الحكومة ام لا فأنا أقول أي شيء يسير وفق الشريعة ولا يخالف الله سنكون معه، اما اذا ارتأينا ان هناك ملفات او أمورا مخالفة لشرع الله ولا ترضي الضمير فلن نكون معها.

وتابع: هذا التجمع التنسيقي ليس فئويا ولا طائفيا ولا قبليا وهو يرحب بأي نائب مادام مستقلا، وأبوابنا مفتوحة لمن يرغب من النواب في التنسيق معنا، واذا كان الاستجواب مقدما على أسس صحيحة فنحن معه، وهذا يتوافق مع الدستور، اما اذا كان الغرض من الاستجواب الشخصانية والدعاية الانتخابية فسنقف ضده. ورفض الفيلكاوي تسمية هذا التجمع التنسيقي بأنه كتلة، مشيرا الى ان هذا هو اللقاء التنسيقي الأول وستتم بلورته بشكل افضل في القادم من الأيام.

من جانبه، قال النائب فيصل الكندري: أشكر أخي النائب عادل الخرافي على دعوته لهذا المؤتمر الصحافي الذي يمكن ان نسميه ابداعا برلمانيا جديدا وهو لتقديم أسئلة الى الوزراء وهذا الفكر والإبداع ان ينتقل الى باقي أعضاء مجلس الأمة.

وأضاف الكندري: نحن نثق بتخصصات النائب عادل الخرافي من خلال تقديمه هذه الأسئلة الفنية البحتة والتي هي من صلب تخصصه كونه مهندسا. وأشار الكندري قائلا: نعم هناك انسجام فكري مع اخواني الخرافي والفيلكاوي من جميع الجوانب ونحن في هذا المجلس نختلف عن باقي المجالس السابقة. وأضاف ان المعلومة التي لا يعلم عنها أحد اننا نجري اتصالاتنا مع جميع أعضاء مجلس الأمة بشكل شبه يومي وهذا لم يحدث في جميع المجالس البرلمانية وهذا نستطيع ان نطلق عليه توافقا فكريا ومنهجيا بين أعضاء مجلس الأمة. وتمنى الكندري ان يطغى الانجاز والعمل لخدمة المواطنين الذين منحونا هذه الثقة الغالية التي أوصلتنا الى مجلس الأمة. وأضاف: اما على الجانب السياسي فكنا نسمع في المجالس السابقة ان الأسئلة كانت على شكل تهديد ولكن في المجلس الحالي اختلف الوضع فالهدف من الأسئلة هو تقويم الوزير ووضع الخلل أمامه للقيام بدوره بإصلاح الخلل الموجود في وزارته ونطالب الوزراء بأن تكون ردودهم واضحة وشفافة وبإيضاحات شاملة وكاملة وإذا لم يقم بذلك من حقنا كنواب ان نذهب الى أبعد من هذه الأسئلة.

وبيّن الكندري ان التصويت على مرسوم «الكويتية» كان لابد حتى يتم الاستعجال في تخصيص «الكويتية» وخوفا على الكويت ونحن لسنا فمع الحكومة على طول الخط اذا رأينا هناك انحرافا عن المسار.

وقال الكندري: نحن كنواب نكون في جيب الحكومة اذا كان جيبها نظيفا اما اذا كان غير نظيف فلن نكون في جيبها والفاصل بيننا وبين الحكومة هو مصلحة الكويت.

الخرافي: لن أكتفي بالأسئلة لوزير الأشغال

قال النائب عادل الخرافي: انني لن أكتفي بالأسئلة البرلمانية الموجهة الى وزير الأشغال، ولن أتردد في استخدام الأدوات الدستورية مثل لجان التحقيق وسيكون ذلك بالتنسيق مع الزملاء النواب، وان كان تعامل رئيس الوزراء يخجلنا، رغم ملاحظاتنا السياسية ولكن نحن ننتقد الآراء وباب النجار مخلع فحتى الآن لم يسلم الينا مبنى البرلمان.

وأفاد الخرافي: لدي 200 سؤال برلماني الى وزير الكهرباء والماء ولكنني لن أقدمها وأتركها لمرحلة مقبلة.

«برلمانيون ضد الفساد» تعقد مؤتمرها الخامس في الفلبين

أعلنت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (غوباك GOPAC) عن انعقاد مؤتمرها الخامس في العاصمة الفلبينية مانيلا في الفترة الممتدة من 30 يناير الحالي الى الثاني من شهر فبراير المقبل بمشاركة 500 شخصية من أعضاء البرلمانات والمنظمات غير الحكومية يمثلون 78 دولة في العالم. وذكر بيان صادر عن منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد»، الذراع العربي لمنظمة (غوباك) من مقرها الرئيسي في بيروت ان مؤتمر الفلبين «يعد من اكبر الاحداث وأهمها ضمن إطار الحركة العالمية لمكافحة الفساد»، مشيرا الى ان مجلس الشيوخ الفلبيني والفرع الاقليمي لـ «غوباك» أي منظمة برلمانيو جنوب شرق آسيا ضد الفساد تتشاركان في استضافة هذا الحدث العالمي».

من جهته قال رئيس «غوباك» د.ناصر الصانع تأكيده ان «المؤتمر الدولي يكتسب اهمية خاصة في جمع برلمانيين من دول العالم من بينهم نحو 50 برلمانيا عربيا وعدد من رؤساء البرلمانات من السعودية والمغرب ومصر والبحرين لدعم مبادرات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات والخبرات».

وأضاف الصانع ان المؤتمر «يشكل مناسبة لانتخاب مجلس إدارة جديد بالإضافة الى مناقشة عدد من المواضيع اهمها التحديات الجديدة في المنطقة العربية والتي تمثلت بالثورات العربية».

وقال ان «الفساد الذي يمثل 50٪ من اسباب الثورات العربية يستدعي من المجتمع البرلماني الدولي ان يلتقط الرسالة التي اطلقتها الشعوب العربية مدوية ويعمل على تفعيل استراتيجيته بشكل يمكن الشعوب في هذه المرحلة من السيطرة على ثرواتها مما ينعكس في رخاء هذه الشعوب التي عانت من البطالة والجوع والفقر لعقود طويلة». وأشار الى ان منظمة غوباك «اصبحت حليفا رئيسيا للأمم المتحدة في جهود تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» مؤكدا أهمية ان تتمتع هيئات مكافحة الفساد بالاستقلالية لكي تتمكن من ممارسة عملها في مكافحة الفساد.

وأعرب الصانع عن أمله في ان يحرص المجتمع البرلماني العالمي على المشاركة الفاعلة في هذا المؤتمر والالتحاق بهذه الحركة العالمية المهمة.

من جهة ثانية أشار رئيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد (ارباك) د.سعدي عبدالله الى ان هناك «حراكا شعبيا جماهيريا وبرلمانيا كبيرا من اجل محاربة الفساد في الوطن العربي»، معتبرا انها «خطوة الى الامام في طريق مكافحة هذه الآفة».

وأكد أهمية الدور والأنشطة التي تقوم بها الفروع الوطنية لمنظمة ارباك في الدول العربية للمساعدة على محاربة آفة الفساد.

وقال ان «اختيار غوباك لمانيلا لاستضافة المؤتمر العالمي المقبل يعبر بقوة عن الثقة في جهود مكافحة الفساد التي تبذلها البلاد والادارة الحالية» بحسب عضو مجلس الشيوخ ادغاردو انغارا رئيس منظمة برلمانيو جنوب شرق آسيا ضد الفساد ورئيس اللجنة التوجيهية في مانيلا.

د.ناصر الصانع